

العراق يطلق أكبر مشاريع استثمار الغاز ويتطلع للتصدير

حزمة مشاريع جديدة تعزز منافسة إيران على حقول النفط المتداخلة

جزيرة صناعية عراقية لتصدير النفط الخام

البصرة (العراق) - أعلنت شركة نفط البصرة أمس أنها ستوقع منتصف الشهر الجاري مذكرة تفاهم مع شركة بوس كالس الهولندية، لبناء جزيرة صناعية لتصدير النفط الخام في المياه الإقليمية العراقية البحرية في شمال الخليج العربي. وقال إحصان عبدالجبار مدير عام الشركة إن "الاتفاقية ستضع خارطة متكاملة لبناء الجزيرة الصناعية لتصدير النفط الخام، التي ستكون إحدى كبريات الجزر الصناعية في العالم".

وأكد أن وزارة النفط "ستوقع عقد الدراسة الاستشارية، التي ستحدد الطريق لدخول العراق في مشاريع الصناعات النفطية البحرية من أجل تعظيم الموارد المالية للموازنة العامة للدولة".

ونسبت صحيفة الصباح الحكومية إلى عبد الجبار قوله إن طاقة تصدير الجزيرة النفطية ستبلغ مليوني برميل يوميا مع طاقة تخزين تبلغ 6 ملايين برميل، مع إمكانية زيادة تلك الطاقات. وتوقع إنجاز الدراسة بحلول عام 2022.

ويتضمن العقد النهائي إعداد خارطة طريق لتوضيح جميع التفاصيل الهندسية واللوجستية والاستثمارية والاقتصادية ومرافق السكن للعاملين في المشروع، إضافة إلى الجدوى الاقتصادية والبيات استرداد الاستثمارات للطرفين.

وينتج العراق حاليا نحو 4.7 مليون برميل نفط يوميا، ويصدر منها نحو 3.6 مليون برميل يوميا من جنوب العراق فقط. ويعمل على زيادة طاقة الإنتاج إلى أكثر من 6 ملايين برميل يوميا.

ويعد العراق في إيراداته المالية السنوية، على تصدير النفط بنسبة 97 بالمئة، ويسعى من خلال حزمة تشريعات قانونية، إلى تفعيل القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية لتنويع الإيرادات المالية وتخفيف الاعتماد المفرط على صادرات النفط.



توقيع على عقد استثمار ومعالجة الغاز في العراق

وأكد وزير النفط العراقي ناصر المشيخي في بيان صحفي أن الاتفاقية ستضع خارطة متكاملة لبناء الجزيرة الصناعية لتصدير النفط الخام، التي ستكون إحدى كبريات الجزر الصناعية في العالم. وأضاف أن وزارة النفط "ستوقع عقد الدراسة الاستشارية، التي ستحدد الطريق لدخول العراق في مشاريع الصناعات النفطية البحرية من أجل تعظيم الموارد المالية للموازنة العامة للدولة".

ونسبت صحيفة الصباح الحكومية إلى عبد الجبار قوله إن طاقة تصدير الجزيرة النفطية ستبلغ مليوني برميل يوميا مع طاقة تخزين تبلغ 6 ملايين برميل، مع إمكانية زيادة تلك الطاقات. وتوقع إنجاز الدراسة بحلول عام 2022.

وينتج العراق حاليا نحو 4.7 مليون برميل نفط يوميا، ويصدر منها نحو 3.6 مليون برميل يوميا من جنوب العراق فقط. ويعمل على زيادة طاقة الإنتاج إلى أكثر من 6 ملايين برميل يوميا.

وأكد إجراء تحسينات إضافية لضغط الغاز في المنبع وخطوط الأنابيب لزيادة الطاقة الاستيعابية التي سيضيفها معمل البصرة لتسييل الغاز الذي من المتوقع بدء تشغيله في نهاية عام 2021. في هذه الأثناء وقعت شركة نفط البصرة عقدا بقيمة 255 مليون دولار مع شركة هايبلوك الصينية لتطوير 80 بئرا نفطية في حقل مجنون النفطي، في إطار تكثيف الجهود لاستغلال الحقول المتداخلة مع إيران.

وقال عبد الله ناصر مدير العلاقات في شركة هايبلوك إن الشركة الصينية ستبدأ أعمالها مطلع العام المقبل وتستمر لمدة 3 سنوات. وأضاف أن الشركة "تعمل مع بي.بي البريطانية في حقل الرميطة في تطوير الآبار النفطية وأنها تسعى لتوسيع أعمالها في العراق".

وأكد وزير النفط العراقي أن العراق "يسر بمرحلة نمو وتطور كبيرين في الصناعة النفطية وهي فرصة ذهبية لبناء قدراتنا النفطية من خلال إيجاد فرص جاذبة للاستثمار في الصناعة النفطية".

كانت طهران تنفرد باستغلالها منذ فترة طويلة. وأكد مدير عام شركة غاز الجنوب حيان عبدالغني أمس أن منشأة تسييل الغاز تم تصميمها وفق أحدث المواصفات العالمية وأنها تتضمن وحدتين لمعالجة الغاز الحامض لمعالجة 400 مليون قدم مكعب يوميا.

ويرى محللون أن وتيرة استثمار الغاز وزيادة توليد الكهرباء بعد إبرام عقود مع سيمنز الألمانية وجنرال إلكتريك الأميركية يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء عن الإمدادات الإيرانية في المستقبل القريب.

وتتقاطع المشاريع العراقية الجديدة مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد من أجل تخفيف وطأة العقوبات الأميركية. ويأتي ذلك بعد أن وقعت بغداد في يوليو الماضي عقدا مع شركة هانويول الأميركية لاستثمار الغاز المصاحب في عدد كبير من الحقول النفطية في محافظتي البصرة وميسان في جنوب العراق. كما كتفت جهودها لاستثمار الحقول الحدودية المتداخلة مع إيران، التي

أطلق العراق أمس حزمة مشاريع جديدة أبرزها إطلاق أكبر مشروع لاستثمار الغاز المصاحب في خطوة كبيرة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى التصدير. كما منح شركة صينية عقد تطوير 80 بئرا نفطية في حقل مجنون المتداخل مع الحقول الإيرانية.



البصرة (العراق) - وضعت وزارة النفط العراقية حجر الأساس لأكبر مشروع لاستثمار الغاز المصاحب، يتضمن إنشاء مجمع عملاق لتسييل الغاز في إطار جهوده المتسارعة لإنهاء استيراد الغاز الإيراني والتحول إلى تصدير الغاز المسال. وقال نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط ناصر المشيخي إن المشروع سيغزز قدرة شركة غاز البصرة على استثمار الغاز المصاحب لتصل إلى 40 بالمئة من حقول منطقة أرتاوي.

وأضاف أن معدلات إنتاج الشركة من الغاز المستثمر سوف ترتفع إلى 1.4 مليار قدم مكعب يوميا من جميع الحقول المستثمرة في جولة التراخيص الأولى، وهي الرميطة الشمالية والزبير وغرب القرنة 1.

وأكد الغضبان خلال إطلاق المشروع أن وزارة النفط ماضية في تنفيذ خططها الرامية إلى الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب للعمليات النفطية وتقليص نسبة الحرق والطاقة المهدورة إلى الحد الأدنى.

وقال إن المشروع سيوفر الغاز لشبكة الطاقة الكهربائية ويمكنها من توليد 1500 ميغاواط ويمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق إيرادات مالية من خلال تصدير الكميات الفائضة عن الاستهلاك المحلي، إضافة إلى تقليل التلوث البيئي الناجم حاليا عن حرق نسبة كبيرة من الغاز المصاحب.

وتتخطى الولايات المتحدة على العراق لإيقاف اعتماده على إمدادات الغاز الإيرانية وقد منحت إعفاءات مؤقتة من العقوبات مع مطالبته بتسريع تطوير بدائل الغاز المحلية.

سنغافورة تستثمر في بنية أدنوك التحتية

بوادر انكماش سعودي ترجح خفض النمو المتوقع

على إبطاء نمو الطلب، كما أن ضعف الاقتصاد العالمي حافظ على استمرار الضغوط على الأسعار لاسيما بعد التصاعد الأخير في الحرب التجارية الأميركية الصينية.



وقال الاقتصادي في الرياض طلب عدم نشر اسمه إن "أي توقع تم قبل أكثر من شهر سيتعين تحديده في ضوء المؤشرات التي تشير إلى دخولنا في مرحلة تباطؤ عالمي".

وأضاف "بالنظر إلى كل هذه الأمور، سيتعين على السعودية تعديل هذه الأرقام نزولا لاسيما إذا بلغ النفط 55 دولارا وظل عندها أو انخفض دون 50 دولارا في سيناريو الركود العالمي أو حرب تجارية عامة".

وانخفضت أسعار النفط بنحو الخمس منذ أبريل الماضي وتراجع سعر مزيج برنت دون 60 دولارا للبرميل. ولم ترد وزارة المالية على طلب من رويترز التعليق على ما إذا كانت الرياض ستعدل توقعاتها.

ولا يزال الاقتصاد السعودي مرهونا بإيرادات النفط والغاز رغم الخطة الاقتصادية الطموحة "رؤية 2030"، التي كشف عنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 2016 وتقتضي بالتخلص من الاعتماد على النفط.

الرياض - رجح محللون اضطراب السعودية إلى خفض تقديراتها للنمو المتوقع لهذا العام بفعل تداعيات تراجع إنتاج النفط بموجب اتفاقية دولية على النشاط الاقتصادي.

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) قد توقعت أن يبلغ النمو اثنين بالمئة على الأقل هذا العام، غير أن الاقتصاديين يتوقعون الآن نموا هامشيا في أفضل الأحوال أو انكماشاً بسيطاً هو الثاني خلال عامين.

ونسبت وكالة رويترز لويليام جاكسون كبير خبراء الاقتصاد للأسواق الناشئة لدى كابيتال إيكونوميكس، التي توقعت أن يبلغ النمو 0.3 بالمئة هذا العام، قوله إن "قدرنا كبيرا من هذا الضعف يرجع إلى أثر تخفيضات إنتاج النفط التي ستمثل عبئا كبيرا على نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2019".

وقالت مونيكا مالك الخبيرة الاقتصادية ببنك أبوظبي التجاري إن "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية قد ينكمش بنسبة 0.2 بالمئة استنادا إلى تخفيضات الإنتاج". وكان البنك توقع في فبراير نمو بنسبة 0.9 بالمئة.

وفي الأونة الأخيرة، حافظت السعودية على إنتاج النفط الخام وذلك بقدر يتجاوز اتفاق الإمدادات الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لدعم أسواق النفط.

ولكن القلق من تباطؤ الطلب على النفط وضعف الاقتصاد العالمي عملا

ضخها عبر الأنابيب، مع تحديد التزام بحد أدنى من تلك الكميات. وتمتلك أدنوك لأنابيب النفط خطوط أنابيب يصل طولها الإجمالي إلى أكثر من 750 كيلومترا وتبلغ سعيتها الإجمالية حوالي 13 مليون برميل يوميا.

وتتمثل تلك الأصول بنية تحتية رئيسية للنقل والتوزيع لمنظمة الطاقة في أبوظبي، حيث تتيح نقل معظم إنتاج النفط الخام من الحقول البرية والبحرية في أبوظبي إلى منافذ ومحطات التسليم الرئيسية في الإمارة لتحويله إلى منتجات أخرى عالية القيمة أو تصديره إلى أسواق الطاقة العالمية.

وتأتي الاتفاقية في إطار استراتيجية أدنوك للنمو الذكي، والتي تضمنت مؤخرا إطلاق عدد من مبادرات خلق القيمة، من بينها بدء تعامل أدنوك مع أسواق المال، وإصدار سندات شركة خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (أدنوك).

4.9 مليارات دولار حجم الاستثمارات العالمية التي استقطبتها شركة أدنوك لأنابيب النفط

كما تضمنت الاكتتاب العام على أسهم شركة أدنوك للتوزيع والشراكة الاستراتيجية التجارية بين أدنوك للحفر وبيكرهيو، وبين أدنوك للتكرير وشركتي إيني وأو.أم.في، وأدنوك للأسمدة وشركة أوسي.أي. وكانت وكالة فيتش قد منحت أدنوك تصنيفا ائتمانيا بدرجة "أي.أي." وتصنيف أي.أي. بالنسبة للقدرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهما أعلى تصنيفين تمنحهما لشركة نفط وغاز على مستوى العالم.

أسهم شركة أدنوك للملوكة أبوظبي من استقطاب استثمارات جديدة من الصندوق السيادي السنغافوري إلى البنية التحتية لأنابيب النفط، بعد جذبها استثمارات استراتيجية من صناعات أميركية في نقلة نوعية هي الأولى من نوعها في المنطقة.

نقطة المستثمرين بالاستراتيجية الجديدة لشركة أدنوك التي تدير ثروات الطاقة في إمارة أبوظبي. وبتوقيع الاتفاق ترتفع الاستثمارات الإجمالية لاستثمارات في البنية التحتية لأنابيب نقل وتوزيع النفط المملوكة لأدنوك إلى 4.9 مليارات دولار من كل من بلاك روك وكي.آر.إ. وصندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي وصندوق الثروة السيادية السنغافوري.

وقال أحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة المالية والاستثمار في أدنوك إن "إبرام هذه الاتفاقية الاستراتيجية الأداة يمثل دليلا واضحا على ثقة مجتمع الاستثمار العالمي في دولة الإمارات وأدنوك كوجهتين جازبتين للاستثمار". وأضاف أنها شهادة من المؤسسات الاستثمارية العالمية والمحلية الرائدة على جودة وجاذبية أصول البنية التحتية التابعة لأدنوك وقدرتها على هيكلة وإنجاز فرص استثمار تسهم في خلق القيمة لشركائها ومستثمريها.

وقامت أدنوك على مدى العامين الماضيين بتوسيع نموذج شركاتها الاستراتيجية والاستثمارات المشتركة وخلق فرص استثمارية جديدة في مختلف مجالات وجوانب أعمالها في قطاع النفط والغاز، مع تعزيز الإدارة الاستراتيجية لحفظ الأصول وراس المال.

وبموجب الاتفاقية الاستراتيجية ستقوم "أدنوك لأنابيب النفط" باستثمار حصة أدنوك في 18 أنبوبيا تنقل النفط الخام والمخففات من امتيازات أدنوك البرية والبحرية لمدة 23 عاما.

وتحصل شركة أدنوك لأنابيب النفط على تعرفه دفعها أدنوك مقابل حصنها من كميات النفط الخام والمكثفات التي يتم

سنغافورة تستثمر في بنية أدنوك التحتية

تمكنت شركة أدنوك المملوكة لحكومة أبوظبي من استقطاب استثمارات جديدة من الصندوق السيادي السنغافوري إلى البنية التحتية لأنابيب النفط، بعد جذبها استثمارات استراتيجية من صناعات أميركية في نقلة نوعية هي الأولى من نوعها في المنطقة.

أبوظبي - أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" أمس عن توقيع اتفاق استثمار في البنية التحتية لأنابيب النفط بقيمة 600 مليون دولار مع صندوق الثروة السيادي جي.آي.سي في سنغافورة.

وقالت إن الاتفاق يأتي بعد استثمارات سابقة لبلاك روك وكي.آر.إ. وصندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي في البنية التحتية لأنابيب النفط في الإمارة.

ويقول محللون إن اتفاقات الاستثمار العالمية في البنية التحتية لأنابيب النفط هي الأولى من نوعها في المنطقة وتؤكد



وجهة استثمارية عالمية